للالتفاف على الرفض الواسع... إسرائيل تريد رئيساً فلسطينياً «براغماتيا» لتنفيذ صفقة القرن

حكومة الاحتلال تشكل طاقماً لإعداد الخرائط لضم أجزاء من الضفة

الرئيس الفلسطيني محمود عباس

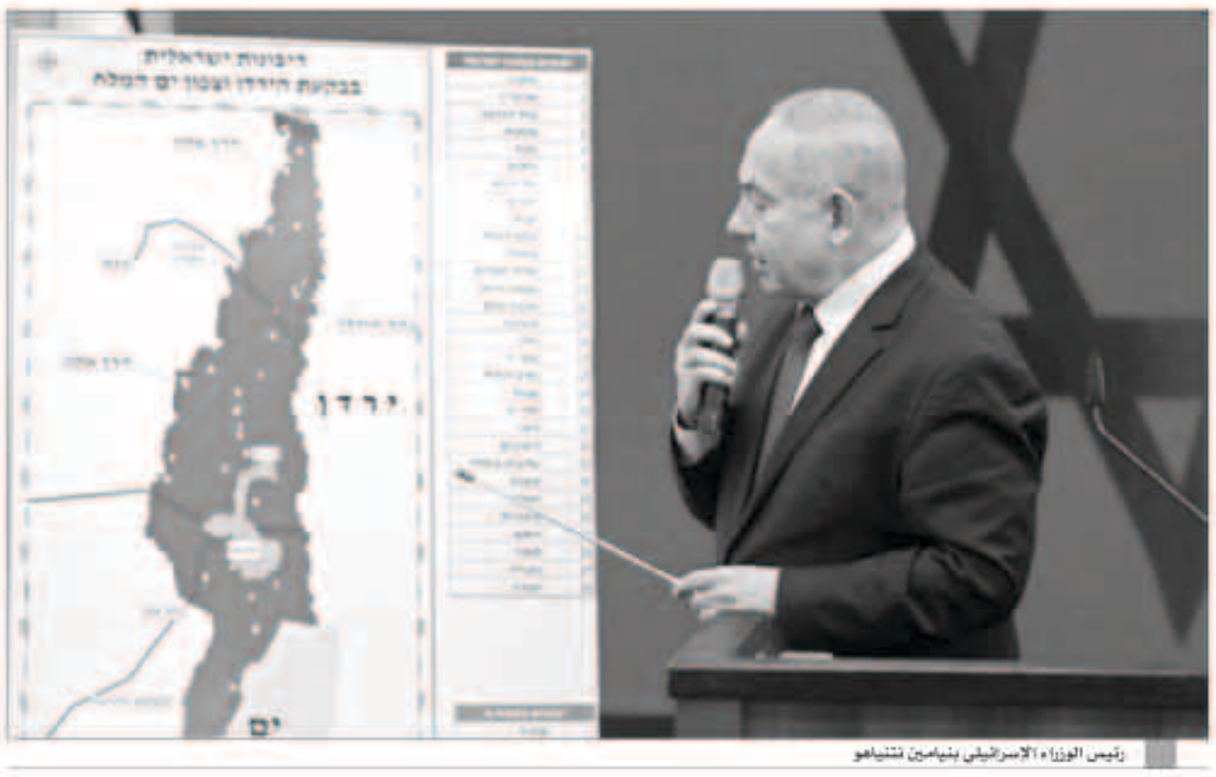

رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو

عواصم – «وكالات»: يبحث الإسرائيليون عن رئيس فلسطيني جديد يكون «براغماتيا» ليبحثوا معه حل للنزاع في الشرق الأوسط. لكن إذا كانوا يراهنون على رئيس شاب معتدل ليخلف الرئيس محمود عباس، فقد يجدون أنفسهم أمام مفاجآت.

رفض أبو مازن الذي سيبلغ قريباً 85 عاماً في كلمته الثلاثاء، أمام مجلس الأمن خطة السلام التي أعلنها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، لحل النزاع الإسرائيلي الفلسطيني والتي أشاد بها القادة الإسرائيليون ووصفوها بـ«التاريخية».

وتنص الخطة الأمريكية على الاعتراف بالقدس عاصمة «موحدة» لإسرائيل. ووضع المدينة المقدسة من النقاط الأكثر تعقيداً في النزاع. ويتمسك بها الفلسطينيون عاصمة لدولتهم المستقبلية، خاصةأنها تضمّ المسجد الأقصى، ثالث الحرمين بعد مسجدي مكة والمدينة.

كما تنص الخطة على ضم المستوطنات في الضفة الغربية، خاصة في غور الأردن، الى إسرائيل.

وتعترف في المقابل، بدولة فلسطينية لا ترقى لتطلعات الفلسطينيين في أن تمتد على كامل الأراضي المحتلة في 1967، ودولة متنوعة السلاح، كما تتحدث الخطة عن «استثمارات» بـ 50 مليار دولار على مدى 10 اعوام في الأراضي الفلسطينية التي تعاني من البطالة والفقر.

ويرى مدير مركز موشي ديان للدراسات عوزي رابي، أن الخطة «ليست لأبو مازن، بل لخلفه الذي لا نعرف هويته».

ويقول: «يمكن أن يكون شخصاً أصغر سناً مع مقاربة جديدة».

واتهم السفير الإسرائيلي في الأمم المتحدة داني دانون، الثلاثاء، عباس أمام مجلس الأمن، قائلاً: «حتى لو كانت لعباس انتقادات لعناصر محددة من الخطة، يجب أن يتبنى روحها، هذا النهج البراغماتي الجديد لحل النزاع».

وأضاف «لكن عباس يرفض أن يكون براغماتياً.. لن يكون أبداً شريكا لسلام حقيقي».

وأمام رفض الفلسطينيين للخطة، دعت واشنطن رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتانياهو إلى تأجيل أي خطوات فعلية لضم المستوطنات حتى نهاية الانتخابات الإسرائيلية المقررة في 2 مارس المقبل، خشية تأجيج الوضع في الأراضي الفلسطينية.

لكن نتانياهو المتهم بثلاث قضايا فساد قد تهدد مستقبله السياسي في الانتخابات المقبلة، قال أخيراً: «بدأ الجانب الإسرائيلي بالعمل بالفعل، العمل قيد التنفيذ وسيكتمل، والقطار يسير».

وسيواجه نتانياهو في الانتخابات خصمه زعيم «كحول لفان» الجنرال السابق بني غانتس، الذي ناقش الخطة الأمريكية مع الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، ووافق عليها.

وقال الرجل الثاني في حزب غانتس، يائير لابيد في مؤتمر صحافي في القدس هذا الأسبوع: «ربما علينا الانتظار إلى حقبة ما بعد أبو مازن».

وأضاف لابيد المرشح لوزارة الخارجية إذا فاز غانتس: «بدل السياسة وبدل وضع شيء خاص بهم على الطاولة، ما لدينا هو رجل عجوز غاضب يصرخ ويلعن طوال الوقت، وهذه ليست سياسة».

وبالتالي، يراهن القادة الإسرائيليون على خلافة الرئيس عباس لمناقشة خطة ترامب، لكنهم قد يصابون بخيبة أمل.

فوفق استطلاع للرأي للمركز الفلسطيني للبحوث السياسية، فإن 94 في المئة من الفلسطينيين يرفضون الخطة الأمريكية، وبين الاستطلاع انه في حال إجراء انتخابات فلسطينية، سيحصل محمود عباس على 44 في المئة من الأصوات مقابل 49 في المئة لزعيم حركة حماس إسماعيل هنية.

واعلن عباس أكثر من مرة أنه يريد قطع كل علاقة مع إسرائيل بما فيها التنسيق الأمني، لكن من الواضح أن الفلسطينيين لم يعودوا يأخذون بهذا الكلام.

وفاز محمود عباس بالانتخابات الرئاسية في 2005 بعد وفاة الزعيم الفلسطيني ياسر عرفات.

واظهر الاستطلاع أنه إذا جرت الانتخابات بين زعيم حماس والقيادي في حركة فتح مروان البرغوثي الموجود في سجن إسرائيلي، سيفوز البرغوثي بـ57 في المئة من الأصوات مقابل 38 في المئة لحماس.

ويلقب مروان البرغوثي بـ«مانديلا فلسطين» وحُكم عليه بالمؤبد بعد أن اتهمته إسرائيل بالتورط في هجمات عدة ضدها خلال الانتفاضة الثانية بين 2000 و2005.

ويقول رئيس المركز الفلسطيني للبحوث السياسية خليل الشقاقي: «الإسرائيليون الذين يطالبون بشخص أكثر براغماتية من عباس، واهمون».

ويضيف «لا توجد قيادة فلسطينية أكثر براغماتية وأكثر اعتدالاً وأكثر حذراً من عباس. كل زعيم فلسطيني آخر سيكون أكثر صرامة».

وتابع «مروان البرغوثي هو اليوم الزعيم السياسي الفلسطيني الأكثر شعبية، وهو بالتأكيد أقل اعتدالاً من عباس».

من ناحية اخرى كشفت رئاسة حكومة الاحتلال الإسرائيلي عن تركيبة الطاقم المنبثق عنها، لإعداد الخرائط تمهيداً لضم أجزاء من الضفة الغربية لإسرائيل، بناء على خطة «صفقة القرن»، التي اقترحها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب.

وقالت رئاسة حكومة الاحتلال، إن طاقمها مؤلف من الوزير ياريف ليفين، والسفير في واشنطن رون درامر، والمدير العام لرئاسة الحكومة رونين بيربتس، ومجلس الأمن القومي، وفقا لما ذكره موقع «أي 24 نيوز» أمس الخميس.

ولا يوجد تمثيل للجيش الإسرائيلي في ذلك الطاقم.

وتنص بعض بنود «صفقة القرن» على ضم إسرائيل للمستوطنات في الضفة الغربية، إضافة إلى غور الأردن.

من جهة أخرى نشرت الأمم المتحدة الاربعاء قائمة بـ112 شركة تمارس انشطة في المستوطنات الإسرائيلية التي يعتبرها القانون الدولي غير شرعية، بينها شركات «اير بي ان بي» و«اكسبيديا» و«تريب ادفايزور».

وقالت المفوضة العليا لحقوق الانسان في الأمم المتحدة ميشيل باشليه: «أدرك أن هذا الموضوع كان ولا يزال موضع جدل»، مشددة على أن هذا التقرير «يستند إلى وقائع».

من جهته، قال وزير الخارجية والمغتربين الفلسطيني رياض المالكي التقرير إنه «نصر للقانون الدولي»، وأن هذه الخطوة تعمل «على تجفيف منابع المنظومة الاستعمارية والمتمثلة في الاستيطان غير الشرعي في الأرض الفلسطينية المحتلة».

أما إسرائيل، فنددت بالأمر ورفضت القائمة تماما. وقالت وزارة الخارجية الإسرائيلية، إنه «استسلام مخجل للدول والمنظمات التي مارست ضغوطا من أجل الإضرار بإسرائيل».

من جهته أعلن رئيس الوزراء الفلسطيني محمد اشتية الأربعاء، ملاحقة الشركات العاملة في مستوطنات إسرائيل الواردة في قائمة الأمم المتحدة قانونيا، عبر المؤسسات القانونية الدولية والمحاكم في بلدانها.

وأعلن اشتية في بيان صحافي، التوجه للمطالبة بتعويضات عن استخدامها الأراضي الفلسطينية المحتلة بغير وجه حق، وعلى ممارستها نشاطا اقتصاديا دون الخضوع للقوانين الفلسطينية والالتزام بالضرائب.

ورحب اشتية بإصدار المفوضة السامية لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة قائمة الشركات العاملة في المستوطنات الإسرائيلية المقامة على الأراضي الفلسطينية، تنفيذا لقرار مجلس حقوق الإنسان ذي الصلة.

وقال إن «نشر سجل داعمي الاستيطان والمستثمرين فيه، خطوة نحو فضح الاستيطان وتعرية محاولات شرعنته، وتطبيق القرارات الدولية الرافضة له، خاصة قرار محكمة العدل الدولية القاضي بعدم شرعية المستوطنات المقامة على أراضي الضفة الغربية والقدس والجولان، وبضرورة اتخاذ موقف منها».

وطالب اشتية الشركات بإغلاق مقارها وفروعها في المستوطنات الإسرائيلية غير الشرعية، التي تخالف بوجودها القوانين الدولية والقرارات الأممية، على الفور.

وأضاف أن الحكومة الفلسطينية مستعدة لدراسة إمكانية نقل مصانع ومقار هذه الشركات إلى المدن والقرى الفلسطينية «إذا رغبت إداراتها في تصويب أوضاعها».

كما أعلنت وزارة الخارجية الإسرائيلية مساء الأربعاء تعليق علاقاتها مع ميشيل باشليت مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، وذلك بعد ساعات من نشرها قائمة تضم 112 شركة تعمل في مستوطنات الضفة الغربية.

وقال مكتب وزير الخارجية إسرائيل كاتس، إنه أمر بهذا «الإجراء الاستثنائي والقاسي» ردا على مكتب باشليت الذي يقدم «خدمة لحملة المقاطعة» في إشارة إلى حركة مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض عقوبات عليها، حسب صحيفة «تايمز أوف إسرائيل».

ونشر مكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان أمس الأربعاء، قائمة 112 شركة إسرائيلية ودولية شاركت في إقامة مستوطنات على الأراضي الفلسطينية.

وأكمل المكتب الأممي إعداد القائمة بعد 4 أعوام من طلب لمجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في قرار مساءلة الشركات الخاصة عن تأثيرها على وضع حقوق الانسان الخاصة بالفلسطينيين.

وتضم القائمة 94 شركة إسرائيلية، و18 أجنبية، بينها المنصات السياحية الإلكترونية آر بي نب، وبوكينغ دوت كوم، وإكسبيديا، وتريب ادفايزور.

ومن المقرر مناقشة هذه القائمة في الجلسة المقبلة لمجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة في 24 فبراير الجاري.

■ الأمم المتحدة تكشف 112 شركة في المستوطنات
■ الحكومة الفلسطينية: سنلاحق الشركات العاملة في المستوطنات قانونياً

البعثة الأممية في طرابلس ترحب بقرار مجلس الأمن

الجيش الليبي: قادرون على حسم المعركة وقت نشاء

المتحدث باسم الجيش الوطني الليبي أحمد المسماري

طرابلس – «وكالات»: قال المتحدث باسم الجيش الوطني الليبي أحمد المسماري إن المبعوث الأممي إلى ليبيا غسان سلامة يحاول خلط الأوراق وتشويه سمعة القوات المسلحة، بالتزامن مع اجتماع مجلس الأمن، مؤكدا قدرة الجيش على حسم المعركة «في أي وقت نشاء».

وقال المسماري، في مؤتمر صحافي نشره على صفحته على موقع التواصل الاجتماعي فيس بوك مساء الأربعاء «ليلة أول أمس وصلت باخرة تركية إلى ميناء مصراته محملة بالأسلحة».

وأضاف المسماري أن «الهدف النهائي للقوات المسلحة الليبية هو مكافحة الإرهاب والقضاء على الميليشيات المسلحة وجمع السلاح».

وأوضح أن « 99 في المئة من الأراضي الليبية تحت سيطرتنا» مؤكدا قدرة الجيش على «حسم المعركة وقت نشاء».

ومن المقرر أن يعقد مجلس الأمن الدولي اجتماعاً الأربعاء، بتوقيت نيويورك، لمناقشة مشروع قرار بطالب الأطراف المتصارعة في ليبيا بالالتزام بوقف دائم لإطلاق النار.

من ناحية أخرى رحبت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، أمس الخميس، بالقرار الصادر عن مجلس الأمن الدولي أمس، والذي أكد دعم جهود تحقيق السلام بالبلاد.

وأشادت البعثة، في بيان، باعتماد مجلس الأمن للقرار «الذي يصادق على نتائج المؤتمر الدولي حول ليبيا، والذي عقد في برلين، ويؤكد الحاجة إلى وقف دائم لإطلاق النار، ويطالب جميع الدول الأعضاء بالامتثال التام لحظر التسليح، ويعرب عن دعمه القاطع للممثل الخاص للأمين العام، غسان سلامة، والحوار الليبي الليبي الجاري بتيسير من البعثة».

ووصف البيان القرار بانه يُعد «رسالة قوية إلى الشعب الليبي بأن مجلس الأمن يدعم الجهود الرامية لتحقيق السلام والاستقرار والمضي نحو مستقبل أكثر إشراقا».

وتبنى مجلس الأمن أمس قراراً يطالب طرفي النزاع في ليبيا بالالتزام بوقف دائم لإطلاق النار ويدين التصاعد الأخير للعنف، بينما امتنعت روسيا عن التصويت.

الجيش التركي ينسحب من بعض القرى السورية في رأس العين

سوريا: قوات النظام تدفع بتعزيزات عسكرية إلى ريفي إدلب وحلب

عناصر من الجيش التركي يقفون أمام آليات عسكرية في سوريا

عواصم – «وكالات»: أكد المرصد السوري لحقوق الإنسان الأربعاء، وصول تعزيزات عسكرية للجيش السوري تشمل دبابات وآليات حربية إلى ريفي إدلب وحلب.

وأوضح المرصد أن الآليات العسكرية السورية وصلت إلى مشارف حي الراشدين وحلب الجديدة وشرق الطريق الدولي «أم 5»، كما وصلت تعزيزات مماثلة إلى منطقة ريف إدلب الجنوبي.

وقال المرصد، إن «هدوءا حذرا يسود مناطق خفض التصعيد الأربعة، بعد فشل هجوم الفصائل لاستعادة مناطق خسرتها في ريف حلب الغربي».

وأشار إلى توقف قصف الطائرات الحربية الروسية، في حين لا تزال قرى وبلدات ريف حلب الغربي تتعرض لقصف متقطع من تمركزات قوات الجيش السوري.

وأشار المرصد، إلى مقتل 4 مدنيين سوريين جراء غارات جوية نفذتها طائرات حربية روسية على قرية كفر عمة بريف حلب الغربي. وبذلك، يرتفع عدد القتلى إلى 7.

كما وثق المرصد السوري لحقوق الإنسان، مقتل 3 مدنيين سوريين بقصف جوي من طائرات روسية على قرية أبين بريف حلب الغربي.

ونفذت الطائرات الحربية الروسية 97 غارة جوية استهدفت مناطق في ريف حلب الغربي وريف إدلب الشمالي الشرقي.

من ناحية أخرى أكد مصدر كردي مطلع، أن الجيش التركي انسحب، دون ميليشياته المسلحة، من بعض القرى في ريف مدينة رأس العين السورية (شمال غرب الحسكة).

وقال المصدر الكردي، إن «الجيش التركي انسحب، دون ميليشياته المسلحة، من قرى السفح وخربة جمو وسودة ومحمودية وقرى أخرى، إلى مدينة رأس العين»، وفقا لما ذكره موقع «باسنيوز» الأربعاء.

وأضاف، أن «القرى التي انسحبت منها القوات التركية هي قرى تماس مع قوات النظام السوري وقوات سوريا الديمقراطية».

وأشار المصدر إلى أن «القوات التركية تخشى من خسائر بشرية بعد مقتل العشرات من جنودها في إدلب وشمال سوريا».

من جهة أخرى حذر وزير خارجية الاتحاد الأوروبي جوزيب بوريل، من مواجهة بين القوات التركية والروسية في سوريا، وحض الأوروبيين على تعزيز قدرتهم على التأثير في تسوية النزاع فيها.

وقال بوريل في خطاب، أمام البرلمان الأوروبي نشر مكتبه نصه: «نشهد مواجهات بين النظام السوري والقوات التركية، دون ذكر خطر مواجهة بين القوات التركية والسورية».

وأضاف أن «هذه التوترات قد تؤدي إلى اندلاع نزاع إقليمي أوسع»، مضيفا «يجب تطبيق وقف إطلاق النار المبرم بين انقرة وموسكو».

وهدد الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، بضرب القوات السورية «في كل مكان» إذا تعرض جنوده لأذىً، متهماً روسيا بحليفة دمشق بالمشاركة في ارتكاب «مجازر» في إدلب بشمال غرب سوريا.

ومن المقرر أن يشارك بوريل، الأربعاء، في اجتماع لوزراء دفاع حلف شمال الأطلسي في مقر الحلف في بروكسل.

وتركيا عضو في الحلف، لكن خطواتها في سوريا وليبيا تثير انزعاج عدد من أعضائه.

وأعلن بوريل أمام النواب الأوروبيين أن عجز الاتحاد الأوروبي عن التأثير في النزاع السوري يثير «شعورا من الإحباط» لأن «الاتحاد الأوروبي عاجز».

وأضاف «لا يهم أن نقول: علينا أن يتوقفوا، ويجب أن يتوقفوا، ما الورقة والقوة والقدرات التي نملكها للتأثير على الأطراف الفاعلة؟».

وتابع «قلنا نقول لسنوات عديدة إنه لا حلاً عسكريا للنزاع في سوريا، وفي نهاية المطاف، الحل كان عسكريا. حل عسكري، ومن قبل من؟ من قبل من يملك القدرة على استخدام القوة العسكرية».

وقال: «أوروبا لا تفعل ذلك، تواصل حض الجميع على وقف الهجمات ضد المدنيين، والكف عن منع وصول المساعدة الإنسانية.. لكن نعرف أن كل ذلك هو إعلان مبادئ لا تدعمه قوة قسرية لتحويله إلى واقع».

وأضاف بوريل «إذا أردنا فعلاً أن نكون لاعبا جيوسياسيا، علينا التصرف، ونملك الوسائل اللازمة لفعل ذلك. وإلا فسنواصل عقد جلسات برلمانية مثل هذه تقول فيها فقط يجب، ويجب، ويجب».